موقع المواطنة في معادلة الاستقرار السياسي في الجزائر

The position of citizenship in the equation of political stability in Algeria

ط. د علي شتيوي*
طالب دكتوراه
جامعة محمد خيضر بسكرة
chetriad@gmail.com

د. الصادق جراية
أستاذ محاضر (أ)
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
sssadok83@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/05/14 تاريخ القبول للنشر: 2018/10/03

الملخص:

تعتبر المواطنة الفعالة عنصرا مهما في بناء الدولة الوطنية ،وتحقق الاستقرار الذي ينشده الجميع والذي بدونه لا وجود لدولة قوية ، تقوم المواطنة على جملة من المقومات والركائز، تكاد تكون نفسها بالنسبة لعامل الاستقرار السياسي الذي يتقاطع مع المواطنة في عناصر كثيرة.

خلصت هذه الورقة البحثية الى ان المواطنة في الجزائر تنمو بشكل مقبول على مستوى النصوص والتشريعات ،لكنها بطيئة نوعا ما مقارنة بالقوانين بسبب تحديات تعيشها الجزائر ،لكنها قادرة على تجاوز تلك العقبات نظير ما تمتلكه الدولة والفرد الجزائري من مقومات وقدارت تأهله لبلوغ مستويات معتبرة.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، الاستقرار السياسي، الجزائر، تحديات.

Abstract:

Effective citizenship is an important element in building the national structure of the state, as well as safeguarding the state and achieving the stability desired by all, without which there is no strong state.

Citizenship is based on a set of elements and pillars, almost the same for the factor of political stability that intersects citizenship in many elements.

Citizenship in Algeria is growing in an acceptable manner at the level of texts and legislation, but it is somewhat slow compared to the laws because of the challenges experienced by Algeria, but it is able to overcome those obstacles for what the state and the Algerian individual possess and the ability to qualify to reach significant levels.

Key words: *Citizenship, Political Stability, Algeria, challenges .*

* المؤلف المراسل

مقدّمة:

تبرز أهمية المواطنة ودورها، في الحفاظ على أمن واستقرار الدول ، كما تعتبر صمام أمان في وجه كل التحديات والتهديدات، التي تزعزع كيان الدولة لاسيما في ظل تنوع مجتمعي مكون من وعرقيات واجناس متعددة ، يمكن ان تكون مصدر تهديد كما يمكن ان تكون مصدر تنوع وثراء للدولة.

تحاول الجزائر جاهدة من خلال النصوص الدستورية مجاراة الكثير من دول العالم في بناء مواطنة تحفظ امن واستقرار الدولة ، لأنه لا يمكن باي حال من الاحوال بناء دولة مستقرة دون حسم كل القضايا المتعلقة بالانتماءات والولاءات الضيقة.

وكل هذا يتوقف على مساءلة المواطنة التي تعد عنصرا جوهريا في بناء الدولة ومنه يمكن طرح الاشكالية الآتية: **ما مدى مساهمة المواطنة في تعزيز الاستقرار السياسي بالجزائر؟**

وللإجابة على الاشكالية تم اعتماد خطة من مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، كانت على هذا النحو، تناول المحور الأول المواطنة والاستقرار السياسي الجانب في جانبه النظري والمفاهيمي، والذي من خلاله نحاول الإحاطة بكل المفاهيم التي تتعلق بالموضوع.

أما المحور الثاني كان بعنوان طبيعة العلاقة بين المواطنة والاستقرار السياسي.

في حين تناول المحور الثالث المواطنة في الجزائر التحديات والرهان.

المحور الأول: المواطنة والاستقرار السياسي (إطار مفاهيمي)

أولا: مفهوم المواطنة

إن مسألة ضبط المفاهيم المتعلقة بالمواطنة تقتضي البحث اللغوي لمعنى المفهوم من جهة، والبحث في مدلوله الاصطلاحي من جهة أخرى.

1. المدلول اللغوي:

يرجع أصل كلمة المواطنة إلى الكلمة اللاتينية القديمة (polis) التي تعني المدينة ويرجع مفهومها الى الحضارة اليونانية القديمة ،وكلمة المواطنة هي ترجمة للكلمة الانجليزية (Citizenship) وهي مشتقة من كلمة (city) التي تعني المدينة وهي كذلك في اللغة الفرنسية (cité) ومنه اشتق كلمة Citoyenneté والتي تعني بالفرنسية المواطنة[1].

لفظة المواطنة في اللغة العربية مشتقة من الفعل (واطن) لا من الفعل (وطّن) كما هو شائع، إذ أن واطن تعني وافق، فنقول واطنت فلانا أي بمعنى وافقت مراده، وهو ما سار عليه الكثير من أهل اللغة

في بناء دلالة مقاربة للمفهوم المعاصر، وذلك من خلال ربط الموافقة بالمسايرة والمعايشة، فنجد لفظ واطن فلان فلانا، بمعن عاش معه في وطن واحد[2].

يمكن القول ان المواطنة من حيث المدلول اللغوي تشير المعايشة والوفاق في ظل المدينة التي يذوب فيها كل الافراد.

2. المدلول الاصطلاحي:

تعرف المواطنة بأنها: "الانتماء إلى أمة أو وطن" وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي.

تعرف الموسوعة العربية العالمية الوطنية بأنها "تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه ،الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ، والتفاني في خدمة الوطن ويوحي هذا المصطلح بالتوحد مع الأمة.

كما تعرف بأنها: "الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة ويملأ قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل أقصى الجهد في سبيل بنائها، والاستعداد للموت دفاعاً عنها".

يعرف قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية المواطنة قانونيا بأنها: "التمتع بالحقوق المدنية المرتبطة بالجنسية، ونفهم من ذلك حق التصويت والترشيحات السياسية، وأهلية الترشح للانتخابات، وممارسة الحريات العامة التي تعطي معنى للمشاركة السياسية، ثم بلوغ وظائف السلطة في جهاز الدولة.

نستخلص من هذا التعريف أن المواطنة تتطلب وجود المقومات الأساسية لإقامة المجتمع الديمقراطي الذي يتطلب وجود الأحزاب السياسية والاعتراف بالحريات العامة التي تسمح للأفراد بالمشاركة السياسية في ظل سيادة القانون.

وذهب الدكتور علي خليفة الكواري إلى أن: "المواطنة هي بالأساس علاقة الفرد بدولته وفق الدستور السائد فيها، والقوانين التي تنظم العلاقة بينها من حيث الحقوق والواجبات"[3].

من خلال هذا التعريف المواطنة هي مجموعة القواعد القانونية التي توضح العلاقة بين المواطن والدولة، وهي أحد أهم متطلبات المواطنة بمفهومها الحضاري.

يمكن القول ان المواطنة هي جملة من المفاهيم والمبادئ ومنظومة القيم والاتجاهات، ومجموعة العادات والمهارات والسلوكيات اللازمة، التي تشكل تلك العلاقة الحقوقية بين الفرد والمجتمع والدولة.

ثانيا: مفهوم الاستقرار

كلمة استقرار في اللغة العربية من استقر، يستقر، استقراراً، يقال استقر الرجل بالمكان اي ثبت فيه وتمكن.

وقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر، حيث يعرف لسان العرب لابن منظور القر بأنه القرار في المكان، أي قرار وثبوت[2].

يعرف"الزمخشري" القر بنفس المعنى، حيث يقال إن فلانا رجل قراري أي أنه لا يبارح مكانه.

ترى نيفين مسعد أن الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة والبنية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات، لمجاوبة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعما لشرعيته وفعاليته"[4].

ونقيض الاستقرار هو عدم الاستقرار، حيث يرى حمدي عبد الرحمن حسن أن عدم الاستقرار السياسي هو "عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليه في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى".

المحور الثاني: طبيعة العلاقة بين المواطنة والاستقرار السياسي.

أولا: مقومات المواطنة

ترتكز المواطنة على عناصر اساسية ضرورية حتى تكون مواطنة حقه:

1. **صناعة هوية وطنية:** تعتبر مسالة الهوية من اهم العناصر والاركان التي تقوم عليها المواطنة، فالدولة التي تقوم على مبدأ المواطنة، لابد وان تعمل على صهر هوية وطنية مشتركة تذوب فيها كل الحساسيات والنعرات والانتماءات الضيقة في بوتقة المواطنة والولاء للوطن دون سواه.

لا بد للدولة من حسم موضوع الهوية بشكل توافقي مع كل الفواعل المجتمعية ،دون اقصاء أو تهميش لفئة أو فصيل معين ،لان ذلك ادعى لتمسك الدولة.

رغم ان الدول الناشئة في العالم العربي تعيش هشاشة في وضع هوية صلبة ، وانعكس ذلك على عملية بناء الوطن والاعتزاز بالانتماء اليه من خلال ظهور بوادر الانقسام داخل المجتمعات واخذ ابعادا طائفية، لغوية ودينية شكل تهديدا لكيان الدولة وعدم

استقرار سياسي بحيث معظم الدساتير العربية حددت هويتها الوطنية[5].

2. تعزيز المشاركة السياسية: الانطلاق من فكرة الشعب مصدر للسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وهذا ما ذهب اليه حسن صعب حيث يرى ان السياسة نشاط سلطوي محوره الحاكم، امرا مجافي للحقيقة والصحيح هوان يكون العمل السياسي نشاطا انسانيا ذو علاقة ثنائية بين الحاكم والمحكوم، فالمشاركة السياسية تقتضي ما يلي :

- الاعتراف بالتعدد والتنوع المجتمعي واقرار التعددية الحزبية.
- اعتبار المعارضة قوة توازن ضرورية في المجال السياسي بوصفه مجالا عموميا وليس عبئا على السلطة أو مصدر ازعاج.
- المعارضة هي تمكين لفئات واسعة من الشعب بالتعبير عن رأيها المخالف للسلطة.
- التمكين لحقوق المواطنة يقوم على تفعيل المشاركة السياسية.

عملية بناء الدولة تتطلب تحول من المجتمع الاهلي المنقسم رأسيا والمنظم وفق روابط القرابة والعواطف الى مجتمع مدني منقسم افقيا على اساس المصالح المشتركة.

يقول عالم الاجتماع الفرنسي جوروفيتش في هذا الصدد، "ان مجتمع معقد قليل التوحد، ومنقسم بفعل كثرة من السلاسل التراتبية وكثرة التجمعات والأنظمة، يصبح الوجود الاجتماعي للوحدات الجماعية وأعضائها الـ نحن والآخرون مستحيلا دون المعرفة السياسية، ويصبح معرضا للتحول إلى حرب الجميع ضد الجميع لذلك يجب توفر العامل الأساسي للعيش المشترك بين أفراد المجتمع، والمتمثل في الوعي المرتكز على المواطنة الديمقراطية".

وتزداد أهمية المواطنة أكثر في البيئات التي تتضمن تنوعا ثقافيا وتعدد دينيا وعرقيا، فبالعودة إلى تاريخ الفكر السياسي الغربي، نجد أن المواطنة هي القيمة المعيارية التي ساهمت المساهمة الكبرى في إدارة التنوع العرقي والاثني والديني واللغوي.

ولا يمكن للأنظمة السياسية العربية اليوم أن تدير هذه الفسيفساء العرقية أو الإثنية في المنطقة بعيدا عن المواطنة بكل تجلياتها الثقافية والأخلاقية.[6]

ثانيا: مقومات الاستقرار السياسي:

يتوقف استقرار أي نظام سياسي على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها، وبحكم هذا الترابط تتأثر الاختيارات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام، ولذلك فإنّ

هناك عوامل أو متطلبات تمثل ركائز ضرورية للاستقرار السياسي:

1. المتطلبات السياسية:

أ. الشرعية: يتطلب الاستقرار السياسي حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية فالحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسيات وتنفيذها.

يذهب ماكس فيبر إلى أن النظام الحاكم يكون شرعيا، عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه على أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة، ويترتب عليه استقرار الحالة بين الحكام والمحكومين، وتقود هذه الحالة أيضا إلى استقرار المجتمع بالكامل، مادام هذا المفهوم راجعا إلى واقع الرضا الفعلي وليس إلى الإكراه.

ب. المشاركة: إن أي استقرار سياسي يتطلب وجود مشاركة سياسية، في عملية صناعة القرار السياسي أي انخراط المواطنين في عملية التعبير عن المصلحة.

وفي هذه الشأن يقول صاموئيل هنتنغتون أن المشاركة هي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، سلميا أو عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال[7].

يرى صمويل هنتغتون أن المواطن العادي يشارك بطريقته الخاصة، في سبيل التأثير على مخرجات القرار السياسي.

2. المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية

يقصد بالمتطلبات الاقتصادية للاستقرار السياسي، الجمع بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية، حيث تشير القدرة الاستخراجية إلى مدى كفاءة النظام الاستخراجية، من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية وتعتبر هذه القدرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي، من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي.

فالاستقرار السياسي يتحقق في أي مجتمع، نتيجة وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية وذلك من خلال تحقيق أربعة أبعاد:

- أن يعكس النظام السياسي القيم الثقافية والاجتماعية الرئيسية للمجتمع.
- أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع.

- أن يوفر النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط كافة أجزاء الجسد المجتمعي بحيث تشعر كل جماعة أو فئة أن تؤثر في عملية صنع القرار.
- أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة تمثل امتدادا لها[8].

3. المتطلبات الفكرية الثقافية

إنّ من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي، بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي الذي يجسد فكرة الاستقرار.

هناك اتجاه يرى أن التعاون بين مختلف النخب الثقافية وتمثيلها بشكل متوازي، في عملية صنع القرار يؤدي إلى تنافس جماعات بسبب عدم وجود تسويات بين هذه الجماعات مما يقود إلى عدم الاستقرار السياسي.

اتجاه آخر يرى أن تعدد الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو عامل استقرار سياسي ويفسر ذلك من خلال واقع الدول المتقدمة كسويسرا مثلا كوبا تتكون من أربع مجموعات ثقافية، ورغم ذلك تحقق في ظل ديمقراطيتها استقرارا سياسيا لا تضاهيها به أي دولة في العالم وينطبق الحال على دول مثل كندا، أستراليا أو بريطانيا وإن كانت النسب أقل من سويسرا، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الوعي الثقافي في هذه الدول له دور أساسي في استقرارها[9].

ثالثا: المواطنة وأثرها على الاستقرار

تؤثر مرتكزات المواطنة على الاستقرار السياسي من خلال منظومة قانونية تؤسس لإدارة التنوع.

1. معادلة الحقوق والواجبات:

أ. الواجبات: إن معرفة الفرد لواجباته تجاه وطنه واعتزازه بالولاء التام نحو دولته من شأنه اعلاء قيمة العمل والتضحية بكل ما يملك من اجل بلاده وهناك جملة من الواجبات يقوم بها الفرد تجاه بلاده منها:

- واجب الدفاع عن وطنه.
- واجب العمل على تطوير ورقي وطنه.
- مساعدة مجتمعه وتقديم العون له.
- المحافظة على وطنه من خلال نشر الافكار التي تبنيه وتعزز استقراره.
- واجب الانخراط والمشاركة في صناعة القرار.
- دفع الضرائب والمساهمة في الاقتصاد الوطني كقيمة مضافة موجبة.

وهناك واجبات أخرى قد يغفل عنها هذا البحث، فالمواطن كلما قام بواجباته تجاه وطنه عزز ذلك رابطة المواطنة وأدى إلى مزيد من الاستقرار داخل الوطن، دون اهمال حصول الفرد على حقوقه.

ب. الحقوق: إن حصول المواطن على حقوقه كاملة وفق القانون والدستور، يجعل من المواطن أكثر احتراما وخدمة لوطنه، واقلاعه عن أي نشاط عدواني أو سلبي تجاه دولته، لأنه ببساطه يشعر بتحقيق ذاته من خلال ما يحصل عليه من حقوق في دولته.

تفرض المواطنة المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع أفراد المجتمع الواحد، وتتمثل أهم حقوق المواطنة في المساواة القانونية بمجموعة الحقوق:

- الحق في العمل أو وظيفة يكون الفرد من خلالها عضوا فعالا في المجتمع وليس عالة على الآخرين وفق نظام الضمان الاجتماعي بإعالته في حالة البطالة أو الاعاقة.
- لكل مواطن الحق في السكن الذي يضمن له كرامة العيش ولجميع أفراد أسرته.
- الحق في التعليم والرعاية والتأمين الصحي.
- الحق في التقاضي لاسترداد الحقوق، ودفع المظالم، والحق في الملكية وحرية التصرف فيها والحق في عدم التمييز بين المواطنين وفق ما ينص عليه القانون.
- الحق في السلامة الجسدية للمواطنين الحق في احترام سلامتهم الجسدية وعدم تعريضها للتعذيب، بالإضافة إلى مجموعة من حقوق الإنسان التي توصف بأنها حقوق حديثة، كالحق في بيئة نظيفة، والحق في التنمية.[10]

إن عدم احساس المواطن بعدالة توزيع الثروة والخيرات الطبيعية ، يعتبر نوع من المصادرة لحقوق المواطنة ببعدها الاقتصادي والاجتماعي والحق في التنمية المستدامة والمتوازنة.

مراعاة مصالح المواطنين والعمل على ضمان حقوقهم واحترام حرياتهم وصيانة كراماتهم، هو الذي يضمن الاستقرار السياسي، ويطور مستوى التفاهم والانسجام بين السلطة والمجتمع وتتبلور الإرادة الوطنية صوب القضايا الكبرى للوطن والأمة، وهذا يقتضي ايجاد منظومة من الحقوق تؤسس لاستقرار الدولة على كل الأصعدة.

2. المشاركة في الشأن العام:

يعتبر المشاركة في الشأن العام سواء على المستوى الفردي للمواطن أو من خلال المجتمع المدني الفعال سواء بالانخراط في العمل الحزبي أو النقابي أو

الجمعوي وفتح قنوات الاتصال السياسي مع المجتمع ، يحدث شعور لدى الفرد والمجتمع بالمواطنة كقيمة اجتماعية، واحساسه كمواطن مكتمل الحقوق والواجبات وهذا يدفعه نحو المحافظة على استقرار بلاده.

المشاركة في الانتخابات، ترشحا أو تصويتا لمن ينوبه ويمثله، لإيصال صوته يعطي المواطن احساس بأنه صوته مسموع.

إن شعور الفرد بالحرية التي تنص عليها المواطنة (الحرية هي شعور الفرد بالحق في التعبير والتصرف والتملك) تجعل من المواطن لا يحس بغربة في بلاده، وهذا يعزز في الفرد أو المجتمع على السواء بعدم الشعور بالخوف، والإحساس بالاطمئنان يدفع الفرد للدفاع عن قيمة الآمن والاستقرار.

فالمواطنة لا تلغي عملية التدافع والتنافس في الفضاء الاجتماعي، بل تضبطها بضوابط الوطن ووحدته القائمة على احترام التنوع وليس على نفيه، والساعية بوسائل قانونية وسلمية للإفادة من هذا التنوع في تمتين قاعدة الوحدة الوطنية، بحيث يشعر الجميع بأن مستقبلهم مرهون بها، وأنها لا تشكل نفيا لخصوصياتهم، وإنما مجال للتعبير عنها بوسائل مشروعة.

ولا يكتمل مفهوم المواطنة على الصعيد الواقعي، إلا بنشوء دولة الإنسان. تلك الدولة المدنية التي تمارس الحياد الايجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيديولوجيات مواطنيها. بمعنى أن لا تمارس الإقصاء والتهميش والتمييز تجاه مواطن بسبب معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. فهي مؤسسة جامعة لكل المواطنين، وهي تمثل في المحصلة الأخيرة مجموع إرادات المواطنين.

ثانيا: إدارة التنوع والتعدد الاثني والطائفي

يقتضي مفهوم المواطنة السماح لكل المواطنين، من مختلف الاعراق والاجناس بالحق في تولي المناصب العليا والمساواة امام القانون وممارسة الشعائر والمعتقدات واحترام الخصوصيات القومية من شأنه ادارة التنوع لصالح الاستقرار، وعدم السماح لكل من يعمل على تقويض فرص التلاحم والاندماج في الدولة الامة.

محاربة ثقافة الكراهية التي تعمل على التمزيق، وتؤدي الى تعاظم مظاهر التهميش وأشكال التمييز، وتهدد الوحدة الوطنية في أهم مقوماتها ومرتكزاتها ألا وهي المواطن. حيث ان تسميم المناخ الوطني العام، بثقافة التمييز والكراهية، ودعوات التحريض الطائفي والقومي، تقلص إمكانية الاستقرار، وتحول دون توفر متطلبات الوحدة الوطنية.

فالدولة التسلطية بصرف النظر عن أيديولوجيتها والشعارات التي ترفعها، هي التي تجوف مفهوم المواطنة وتفرغه من مضامينه السياسية والمجتمعية.

لذلك هناك علاقة وطيدة بين مفهومي الدولة المدنية والمواطنة. إذ لا دولة مدنية بدون مواطنة كاملة تمارس كل حقوقها وتقدم بكل واجباتها الوطنية. كما أنه لا مواطنة مستديمة بدون دولة مدنية تسن القوانين التي تحمي قانون المواطنة ومتطلباته، فلا يمكن أن تتحقق مواطنة في ظل دولة تسلطية - استبدادية، لأن هذه الدولة ببنيتها القمعية، تلغي دور المواطن في عملية البناء وتسيير أمور الوطن. كما أنه لا يمكن أن ينجز مفهوم الدولة المدنية في مجالنا الوطني، بدون احترام مفهوم المواطنة وتوفير كل مستلزماته الذاتية والموضوعية.

المحور الثالث: المواطنة في الجزائر التحديات والرهان.

أولا: واقع المواطنة في الجزائر

تناول الدستور الجزائري في الفصل الرابع والخامس وبالتفصيل الحقوق والواجبات في ظل المواطنة وهي كالآتي:

1- على مستوى النصوص الدستورية

أ- الحقـوق[11]: ينص الفصل الرابع من الدستور الجزائري المتعلق بالحقوق والحريات على جملة من الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور للمواطن الجزائري تتمثل المواد 32 الى غاية 73 في مجال الحقوق والحريات.

ينص على ان كل المواطنين سواسية أمام القانون. ولا يمكن أن يُتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي.

مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية،وال اقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان، ويحظر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة.

كما يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات، وعلى كل ما يمس سلامة الإنسان البدنية والمعنوية، ولا مساس بحرمة حرية المعتقد، وحرمة حرية الرأي.

لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن. فلا تفتيش إلاّ بمقتضى القانون، وفي إطار احترامه، ولا تفتيش إلا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة.

أما فيما يتعلق بالمسائل القضائية كل شخص يعتبر بريئا حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته، مع كل الضمانات التي يتطلبها القانون، بحيث لا إدانة إلا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب الفعل المجّرم، ولا يتابع أحد، ولا يوقف أو يحتجز إلا في الحالات المحددة بالقانون، وطبقا للأشكال التي نص عليها.

يخضع التوقيف للنظر في مجال التحريات الجزائية للرقابة القضائية، ولا يمكن أن يتجاوز مدة ثمان وأربعين (48) ساعة، كما يملك الشخص الذي يوقف للنظر حق الاتصال فورا بأسرته. حسب المادة 48. ولا يمكن تمديد مدة التوقيف للنظر، إلا استثناء، ووفقا للشروط المحددة بالقانون.

وعند انتهاء مدة التوقيف للنظر، يجب أن يجرى فحص طبي على الشخص الموقوف، إن طلب ذلك، على أن يعلم بهذه الإمكانية. ونصت المادة 49 على انه يترتب على الخطأ القضائي تعويض من الدولة.

نص الدستور على حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن. وحق إنشاء الأحزاب السياسية معترف ، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب وحق إنشاء الجمعيات وتشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية.

يحق لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية، أن يختار بحرية موطن إقامته، وأن ينتقل عبر التراب الوطني وحق الدخول إلى التراب الوطني والخروج منه مضمون.

تنص المادة 50 والمادة 51 من الفصل الرابع أن لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب وينتخب، كما يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة، دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون.

يكفل الدستور الحق في التعليم المجاني حسب الشروط التي يحددها القانون ، مع إجباري التعليم الأساسي وتسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم، والتكوين المهني.

تنص المادة 54 على الرعاية الصحية حق للمواطنين، تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية ومكافحتها، اما ما يتعلق بالعمل تنص المادة 55 لكل المواطنين الحق في العمل والحق في الحماية والأمن، والنظافة والحق النقابي والحق في الإضراب معترف به لجميع المواطنين، ويمارس في إطار القانون.

كما كفل الدستور حرية التجارة والصناعة وحرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن.

من خلال ما سبق من عرض لأهم الحريات في الدستور يتضح ان المشرع الجزائري اهتم بمسالة الحقوق والحريات كضامن للمواطنة ودافع للاستقرار

ب- الواجبات: نص الدستور الجزائري على جملة من الواجبات التي يجب ان يضطلع بها المواطن كفرد من افراد الشعب، وهي واجبات ضرورية لقيام مواطنة مسئولة، نذكر منها:

- يجب على كل شخص أن يحترم الدستور وقوانين الجمهورية، كما يجب كل مواطن أن يحمي ويصون استقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وجميع رموز الدولة. حسب المادة 61 من الدستور.
- يجب على المواطن ان لا يهدد امن بلاده من خلال الاعمال التي يعاقب عليها القانون بكل صرامة والمتمثلة في الخيانة والتجسس والولاء للعدو، وعلى جميع الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة.
- تنص المادة 64: على أن كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة، ويجب على كل واحد أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية، حسب قدرته الضريبية، كما لا يجوز أن تحدث أية ضريبة إلا بمقتضى القانون. ولا يجوز أن تحدث بأثر رجعي، أية ضريبة، أو جباية، أو رسم، أو أي حق مهما كان نوعه.
- تشدد المادة 66 من الدستور على انه يجب على كل مواطن أن يحمي الملكية العامة، ومصالح المجموعة الوطنية، ويحترم ملكية الغير.[12]

يعتبر قيام المواطن بواجباته بشكل اعتيادي يؤشر الى قيمة المواطنة في نفوس افراد المجتمع.

2- الممارسات:

رغم التطور الكبير على مستوى النصوص في مفهوم المواطنة إلا ان على صعيد الواقع والممارسات لم يتطور كثيرا فإرادة المواطن في اختيار ممثليه ليست محترمة وارادته في مراقبة أعمال السلطة محدودة وحريته في التعبير مقيدة فلا يسمح له بالتظاهر ولا الاضراب دون متابعات والمشاركة محدودة في اطار ما تسمح به السلطة ، ولا يتمتع بالأمن المطلوب والصحة الجيدة حسب المادة 23 من الدستور.

المواطن لا يشعر بالمساواة مع اخيه المواطن كما تنص على ذلك المادة 29 من الدستور. أما تقلد الوظائف العليا في الدولة حلم للكثير ولا يناله الا من له ولاء للسلطة وليس للدولة بعكس ما تنص عليه المادة 42 من الدستور مجرد حبر على ورق[13].

حيث يلاحظ هروب الشباب بنسب معتبرة والإبحار عبر قوارب الموت يعتبر كمؤشر عن فشل السياسات المتبعة في تعلق الشباب بوطنه .

ثانيا: التحديات

1. توزيع الثروة:

تعتبر التحديات الاقتصادية ذات أهمية بالغة في تقويض مبدأ المواطنة من خلال القدرة التوزيعية للثروة يعتمد اقتصاد الجزائر شبه كليا على مداخيل البترول والغاز حيث يعتمد الاقتصاد على المحروقات استخراجا وتسويقًا في المداخيل الطاقوية كمادة رئيسية في الصادرات.

كما أن المواطنة هي إحدى ضحايا الثروة النفطية والنهج الاقتصادي للجزائر من خلال تكريس التمييز بين المواطنين ومناطق الوطن حيث نجد عمال الشركات النفطية يعتبرون الأكثر أجرًا بأضعاف من عمال التوظيف العمومي، وأن هناك بعض المناطق تتعزز بالتنمية والمشاريع الكبرى مقارنة بقية المناطق الاخرى[14].

فالدولة الرعية مثل الجزائر تحتاج الى عدالة توزيعية تراعي كل المواطنين، لكن نجد ان هناك اختلال في توزيع مداخيل الثروة النفطية من فرد الى اخر ومن منطقة إلى أخرى.

2. البطالة:

تشكل البطالة تهديد للمواطنة، حيث يلجأ الشباب إلى ركوب امواج البحار والمغامرة بحياتهم من خلال الهجرة الغير شرعية إلى الدول الأو ربية يعتبر انتكاسة فعلية للمواطنة، كون أن الدولة لم تستطع ايجاد حل للبطالة، خاصة لخريجي الجامعات باحتواء الظاهرة، رغم تمتع الدولة بالإمكانيات المالية الكفيلة بالقضاء يلحظ

3. الفساد:

يعتبر انتشار الفساد في حد ذاته علامة دامغة على الواقع المتردي للمواطنة على المال العام والمحسوبية والرشوة يؤثر سلبيا وبشكل خطير على المواطنة، ويفسد القيم التي تتأسس عليها، وذلك من خلال:

- اضعاف هيبة الدولة والقانون.
- تراجع تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين.
- تكريس المواطنة السلبية وثقافة الربح السريع.[15]

الفساد يضعف الشعور بالمواطنة ،من خلال ما يتركه من حالات استياء ،وعدم الشعور بالأمن بمعنى ان القانون غير كافي لحصول المواطن على حقوقه أي لابد من ان يسلك طرق غير شرعية لحصوله على ما يريد ولو على حساب غيره وعلى حساب القانون.

4. ضعف مؤسسات المجتمع المدني:

تعاني منظمات المجتمع المدني تعقيدات إدارية وإجرائية، تصب في خانة إحكام السيطرة عليها كما تعاني من هيمنة الدولة، فالإطار التشريعي فرض قيودا متعددة مثل التسجيل والاعتماد والإشهار، حيث يشترط موافقة السلطات قبل بدء النشاط، وتوضع شروط غامضة لتأسيسها مثل عدم مخالفتها للنظام العام وإثارة الفتنة، وتستخدم هذه الشروط في الاعتراض على إنشاء الجمعيات الحقوقية بشكل خاص، وأعطت السلطة الإدارية حق حل الجمعيات لأسباب متنوعة. أعطت القوانين صلاحيات واسعة للحكومة من خلال القطاعات الوزارية المتخصصة كالداخلية والعمل والشباب...الخ، في الإشراف على منظمات المجتمع المدني،تحولت الصلاحيات في التطبيق الفعلي الى نوع من الإشراف والوصاية التي انتقصت من استقلالها[16].

إن واقع المجتمع المدني في الأنظمة السياسية العربية، يؤكد هيمنة السلطة الحاكمة على تنظيمات المجتمع المختلفة، حيث تتدخل في تشكيل العلاقات داخل المجتمع بحجة بناء الدولة والمصلحة العليا للدولة، لكن السبب الحقيقي في ذلك يرجع حسب الدكتور برهان غليون إلى أن هذه الأنظمة السياسية تخاف من المجتمع المدني، لأنه يمثل قوة رقابية كبيرة، يمكن من خلالها محاربة القيم السلبية والآفات المنتشرة في المجتمعات العربية كالفساد والرشوة.

إن ضعف مؤسسات المجتمع المدني عن واقعنا العربي، ينذر بتطورات كارثية على المستويات كافة. ولا خيار أمام النخب السياسية، إذا أرادت الاستقرار لأوطانها، إلا الانخراط في مشروع الاصلاحات السياسية والوطنية، المتجهة صوب إرساء دعائم المواطنة ومؤسسات المجتمع المدني والدولة المدنية في خياراتها الاستراتيجية مع مجتمعها، وإزالة كل رواسب الدولة التسلطية من واقعها ومؤسساتها وهياكلها المختلفة. الاصلاح السياسي الحقيقي، هو الذي يوقف الكوارث القادمة وعلى كافة الاصعدة[17].

5. إشكالية الاغتراب:

حالة الاغتراب الكبيرة التي يعيشها الأفراد داخل مجتمعاتهم، هذه الحالة التي تشكلت لتوافر العديد من الأسباب على غرار التسلط والاستبداد السياس ، وحالة الفوضى التي تعيشها المجتمعات العربية، ناهيك عن مجموعة القيم والتقاليد المتوارثة، كل هذه الأسباب، أدت بشكل مباشر إلى عزلة فئات كبيرة من المجتمع، فأصبحت بذلك لا تهتم بحقوقها ولا تبحث عن أداء واجباتها، وهذا ما أثر بشكل رئيسي على واقع المواطنة في الأنظمة السياسية العربية[18].

الخاتمة:

يمكن القول إن الدولة المدنية الحديثة، تقوم على ركن اساسي يتمثل في المواطنة ، فالمواطنة الفعالة القائمة على حماية الحقوق والتزام الافراد بواجباتهم صمام امان للدولة والفرد معا من أي انزلاق يهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي في الدولة.

قطعت الجزائر أشواطا كبيرة في سبيل تكريس مفهوم المواطنة على مستوى النصوص الدستورية، لكن بقيت فجوة معتبرة على مستوى الممارسة بسبب جملة من التحديات ،تحتاج الى تعزيز الثقة بين الحاكم والمحكومين وإحساس المواطن ان القانون يسري على الجميع.

نقل المواطنة من مستوى الشعور والشكلية، الى مستوى المواطنة الفعالة والصحية، التي يشعر من خلالها المواطن انه محترم الارادة وان صوته مسموع وان مخرجات السياسات العامة للدولة هي في الحقيقة تعكس مطالب وطموحات وارادة المواطن، وليس سياسة نخبوية لا تلامس اهتمام المواطن.

المواطنة ليست قرار، بل هي مسار لتراكمات من عملية البناء المستمر للإنسان في ظل المجتمع والدولة ،من خلال معادلة الحقوق والواجبات كفاعل ضامن لتعزيز قوة الانتماء، للوطن في ظل المصير المشترك.

الهوامش:

1- مُحَمَّد العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة .ط2 ، بيروت :مكتبة بيروت، 1989 ، ص 725.

2- بشير نافع، وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية .ط2 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ، ص30.

3- منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.ص12.

4- نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة :مكتبة النهضة المصرية، 1988 ،ص5.

5- مُحَمَّد صافو، "أزمة المواطنة والحركات الاحتجاجية في الوطن العربي "،مجلة القانون المجتمع والسلطة 2016 العدد الخامس ص133.

6- هشام دراجي، المواطنة في الأنظمة السياسية العربية حالة الجزائر:دراسة تطبيقية على طلبة قسم العلوم السياسية بسكرة، جامعة بسكرة ،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016، ص43.

7- مُحَمَّد شلبي،" الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند، دراسة مقارنة"، المجلة الجزائرية للعوم السياسية، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، العدد01 .

8- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ص22.

9- مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود مُحَمَّد خلق، الإيديولوجيا والسياسة، ليبيا :دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1993 ، ص75 .

10- فوزي ميهوبي وسعد الدين بوطبال ،اتجاهات الشباب الجامعي نحو المواطنة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد14 ،2014 ، ص ص 74، 75،

11- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المعدل2006، الجزائر ، دار بلقيس للنشر،2008.ص14

12- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المعدل ،مرجع سابق،ص15.

13- نادية خلفة ،المواطنة كمؤشر للديمقراطية وكمسألة دستورية : الجزائر نموذجا ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، العدد التاسع ،2016، ص103.

14- بوجمعة سمية ،المواطنة بين الحقوق والواجبات في الجزائر ،مذكرة ماستر حقوق ،جامعة ابو بكر بلقايد،2016،ص61.

15- بوجمعة سمية مرجع سابق ،ص 59.

16- بوجمعة سمية ،مرجع سابق، ص ص،55،54

17- هشام دراجي ،مرجع سابق ،ص 62.

18- هشام دراجي ،مرجع سابق ،ص63.